لست مناهضاً للولايات المتحدة الأمريكية بأي حال.. ولكن...!

كاظم حبيب

لم يدر في خلدي يوماً أن أكون معادياً للشعب الأمريكي بكل الموزائيك الرائع الذي يتكون منه والكفاءات العالية القادمة إليه والمتجمعة لديه من كل أنحاء العالم، كما لم يطرأ على بالي يوماً أن أكون مناهضاً لدولة عظمى تسمى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ من العبثية بمكان أن يفكر الإنسان بهذه الطريقة التجريدية غير الواعية.

والإنسان الواعي والمثقف القادر على تمييز الأمور وعلى رؤية كل الأطياف المتواصلة والمتشابكة بين اللونين الأبيض والأسود لا يمكن أن يكون قادراً على اتخاذ مواقف العداء ضد الشعب الأمريكي أو ضد الولايات المتحدة الأمريكية كدولة يسكنها أكثر من ٢٩٠ مليون إنسان (٢٠٠٢) من أسلاف ذات أصول مختلفة، فمنهم الهندي الأحمر من أصل البلاد، والإنسان الأفريقي الأسود، هذا الموطن الذي اقتلع أسلافه من جذورهم الأفريقية واقتيدوا إليها منذ قرون، وناضل لتحرير نفسه من العبودية الخانقة للرجل الأبيض الإقطاعي وضد التمييز العنصري، أو أسلاف الإنسان الأبيض النازح إليها من أوروبا والباحث عن الذهب والأرض والعمل، أو الإنسان الآسيوي من كل الإثنيات والأجناس واللغات والألوان والأديان والمذاهب الباحث عن الحرية والعمل وكسب المال والخلاص من الفقر والفاقة، أو أولئك العلماء الذين ضاقت بهم بلدانهم من جراء مصادرة حقوق الإنسان وحقوق المواطنة أو تفاقم الإرهاب والقمع والهرب من احتمال القتل تحت التعذيب. لم يرد في مخيلتي وأنا الحامل في عقلي وقلبي وعياً وإحساساً أممياً صادقاً إزاء كل الشعوب والقوميات أو الإثنيات أن أكره الشعب الأمريكي أو أحقد عليه أو على دولته، بل كان أحد أبرز اهتماماتي أن أزور هذا البلد وأطلع على حياة هذا الشعب وعلى منجزاته العلمية والتقنية والثقافية والفنية والأدبية والإنسانية، المادية منها والروحية. وهذا ما تحقق نسبياً من خلال زياراتي العديدة إلى بعض أبرز الولايات والمدن الأمريكية. فالولايات المتحدة الأمريكية تقود التقدم والثورة العلمية والتقنية في العالم كله وتلعب دور الرائد في أغلب المجالات العلمية والعملية واكتشاف أسرار الكواكب والفضاء وفي مجالات كثيرة أخرى. لا يشهد على ذلك شخصي المتواضع، بل العالم كله. وهو أمر يفترض أن يعتز به الشعب الأمريكي وينتعش له وتحترمه دول العالم وشعوبها. وعندما يكتب الباحثون عن نضال شعوب العالم من أجل الحرية والديمقراطية والخلاص من العبودية لا بد أن يمروا على الثورة الفرنسية وحرب الاستقلال الأمريكية والحرب الأهلية ضد الإقطاع والعبودية والاستغلال الأكثر بشاعة وظلماً للإنسان الأسود، وعن صدور الدستور الأمريكي حيث تؤكد مقدمته إلى تطلع هذا الشعب إلى الحرية الفردية والديمقراطية والرفاهية. كما يتذكر الإنسان بارتياح البرنامج ذا النقاط الأربع عشرة التي أصدرها الرئيس الأسبق ووردو ولسون في عام ١٩١٨ والذي تضمن النقطة ٥ والنقطة ١٢. وكانت هاتان النقطتان تؤكدان حق السيادة للشعوب الصغيرة والكبيرة على حد سواء والخلاص من الهيمنة العثمانية البغيضة، ولعبتا دوراً مهماً في إطار عصبة الأمم، بالرغم من المساومة التي ولجتها الولايات المتحدة الأمريكية في حينها مع كل من فرنسا وبريطانيا على هذا الحق من خلال الحصول على نسبة مهمة في نفط العراق وفي استثمارات النفط في منطقة الشرق الأوسط. فالجوانب المشرقة في نشاط الشعب الأمريكي لا تنسى من جانب الشعوب والقوى السياسية المتتبعة لسياسات ومنجزات الولايات المتحدة، بما في ذلك دخولها الحرب العالمية الثانية ضد دول المحور وانتصار معسكر الديمقراطية على معسكر النازية والفاشية والعسكرية الانتقامية.

وإذا كان كل هذا وغيره صحيحاً، وهو صحيح حسب قناعتي ووجود وثائق تؤكد ذلك، فأين تكمن المشكلة، التي تبدو الآن واضحة للعيان أكثر من أي وقت مضى، المواقف المناهضة للولايات المتحدة والغاضبة عليها؟ وهو ما يشعر به الشعب الأمريكي وأدركته الإدارة الأمريكية نسبياً، ولكنها لم تتخذ حتى الإجراءات اللازمة لمعالجته. لا يبدو هذا الشعور غير الودي إزاء إدارة الولايات المتحدة لدى الشعوب الأخرى، بل لدى الشعوب النامية فحسب، بل لدى الشعوب المتقدمة، وليس في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا فحسب، بل في أوروبا، وخاصة الغربية منها، وكندا وأستراليا أيضاً. لن أجيب عن المسائل التي تخص الشعوب والدول الأخرى برغم تشخيري وتشخيصي لها أيضاً، بل سأحاول الإجابة عن العوامل التي تتفاعل في نفسي شخصياً وأنا أتابع منذ ما يزيد على نصف قرن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، وخاصة في العراق والدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط. وهذه الملاحظات التي سأبديها لا تهدف إلى إثارة الإدارة الأمريكية في الدولة الأعظم في العالم، بل تهدف إلى توضيح جملة من الأمور التي لا بد من توضيحها والتي كتب عنها الشيء الكثير ولكنها مع ذلك ما تزال قائمة، وكأن حكومات الولايات المتحدة المتعاقبة لا تريد أن ترى أو تسمع ما يقال عنها وعن مواقفها السياسية والاقتصادية والعسكرية على الصعيد العالمي، وإذا ما استمرت مسيرة الولايات المتحدة على نهجها السياسي الراهن، فإن صورة الولايات المتحدة الأمريكية لن تتغير في أذهان وعقول وقلوب الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم، بل ستتكرس، وهي ليست في مصلحة العالم كله. وهذه الظاهرة يفترض أن تحرك الباحثين العلميين في الولايات المتحدة الأمريكية والإدارة الأمريكية قبل غيرها من البلدان والحكومات لطرح بعض الأسئلة على أنفسهم والتحري عن إجابة صادقة عنها، من جانب صانعي القرار السياسي والفاعلين في السياسة الدولية للولايات المتحدة.

يبدو لي بأن المشكلة تكمن في السياسات التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيدين الدولي والإقليمي، إضافة إلى سياساتها في داخل الولايات المتحدة. ففي هذه السياسة ما يؤكد وجود "مناخين على سطح واحد"، كما يقول المثل الكردي، أو ما يعبر عنه بـ "الكيل بمكيالين" في مختلف القضايا السياسية التي تحيط بمنطقة الشرق الأوسط وفي العالم. وإذا بدأنا مع نهاية الحرب العالمية الثانية سنجد أمامنا بعض الوقائع التي تدلنا على مضمون المشكلة:

• قيام الولايات المتحدة في نهاية الحرب بإلقاء قنبلة نووية على كل من مدينتي هيروشيما وناغازاكي والذي أدى إلى تلويث المدينة والبيئة موت الآلاف البشر، وهي مدن لا تزال تعاني منها حتى الآن.

• الدور العسكري الأمريكي في الحرب الكورية ابتداءً من عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٥٤ وما نجم عن ذلك من كوارث ومحن.

• شن الحرب على فيتنام الشمالية في عام ١٩٦٤ واستمرارها واستمرارها حتى عام ١٩٧٥ التي كلفت الشعب الفيتنامي الكثير من التضحيات. واستخدمت الولايات المتحدة الأسلحة المرفوضة دولياً في تلك الحرب، واستطاعت الحركة العالمية المعادية للحرب في فيتنام وتساعد دور الشعب الأمريكي في هذه الحركة إلى إيقافها وبدء عملية توحيد الدولتين في دولة واحدة في عام ١٩٧٦.

• كما يصطدم الإنسان بالموقف غير المفهوم وغير الموضوعي من جانب الولايات المتحدة إزاء إسرائيل في احتلالها للأرض العربية في فلسطين وفي مرتفعات الجولان السورية ومزارع شبعة في لبنان، إذ أن العاقلة ستكون في غير صالح السلام في المنطقة ولا في مصلحة إسرائيل والعرب عموماً في المنطقة. فالتحيز الأمريكي المطلق إلى جانب إسرائيل لا يخدم إسرائيل نفسها، إذ أنه ينشط القوى اليمينية المتطرفة وحكومة شارون اليمينية الشوفينية فيها، وكذلك ينشط القوى الراغبة في حل المشكلة الفلسطينية عسكرياً وعلى حساب العرب. ومثل هذه السياسة تبقي التوتر في المنطقة ولا تعالج الأمور بعقلانية، إذ أنها تحرك القوى المتطرفة والإرهابية للقيام بعمليات انتحارية في داخل إسرائيل تؤدي إلى قتل المزيد من البشر حيث تعتبرها ردود فعل للعقوبات الجماعية وعمليات الاغتيال المتواصلة من جانب القوات الإسرائيلية لنشطاء فلسطينيين. وأخيراً بدأت إسرائيل بمحاولة جادة لاستفزاز سوريا. ففي الوقت الذي أعلنت سوريا عن عزمها على الدخول في مفاوضات من حيث انتهت وتوقفت، ترفض إسرائيل ذلك وتريد البدء بمفاوضات جديدة تماماً وتشطب على ما اتفق عليه بينهما، إضافة إلى قرارها بتوسيع مستوطناتها غير الشرعية في الجولان وزيادة عدد المستوطنين اليهود في هذه المنطقة.

• كما أن هذه السياسة تساهم في توتير الأجواء في المنطقة كلها وتقود إلى استمرار سباق التسلح فيها، وأن يربح منها سوى تلك الاحتكارات الصناعية العسكرية وتجار السلاح في الولايات المتحدة وفي العالم بأسره.

• وموقف الولايات المتحدة الأمريكية غير منصف وغير عادل في الموقف من القضية الكردية في منطقة الشرق الأوسط. فهي تقدم الدعم والتأييد الكامل للدولة التركية في مواقفها الظالمة والشوفينية والعنصرية إزاء الشعب الكردي وحقوقه العادلة في كردستان تركيا، اتخذت في الوقت نفسه موقفاً سلبياً آخر من الشعب الكردي في العراق في فترة حكم صدام، ويأمل الإنسان أن يستمر هذا الموقف لا أن يتغير بسبب تغير الوضع في العراق.

• وفي العراق كانت الولايات المتحدة الأمريكية وعلى امتداد الفترات السابقة حتى عام ١٩٩٠ تقف إلى جانب نظام صدام حسين وساندته مالياً ولوجستياً وضمنت له الدعم العسكري عبر دول أخرى خلال فترة الحرب العراقية - الإيرانية، كما شنت الحرب ضد العراق لتحرير الكويت في وقت كان في الإمكان تحرير الكويت دون تلك الحرب المدمرة إضافة إلى أنها ساندت النظام العراقي ضد انتفاضة الشعب العفوية في عام ١٩٩١، ولم تحرك ساكناً لفضح نظام صدام حسين عندما استخدم الأسلحة الكيماوية ضد الشعب الكردي في حلبجة ومجازر عمليات الأنفال في كردستان العراق، أو العمليات العسكرية ضد سكان الأهوار في جنوب العراق وتجفيف تلك الأهوار، أو التهجير القسري الجماعي لمئات الآلاف من الكرد الفيلية وعرب الجنوب إلى إيران. لقد كان النظام العراقي حليفاً للولايات المتحدة سنوات طويلة. وتغير هذا الموقف بعد غزو الكويت.

• ومنذ غزو الكويت في عام ١٩٩٠ تعرض الشعب العراقي إلى حصار دولي فرضته الولايات المتحدة دام ١٣ سنة عانى منها الشعب العراقي قبل غيره، وراح ضحية ذلك ما لا يقل عن ٦٠٠٠٠٠ طفل، عدا العجزة والمرضى والمسنين. ويمكن ذكر الكثير من الحقائق بصدد العلاقة بين الولايات المتحدة والبعث العراقي ومع صدام حسين بشكل خاص منذ أوائل الستينيات، وبالتالي بدت الطالبة برأس صدام حسين في أواخر القرن العشرين تنبه بالدعوة إلى الانتقام وقتل عميل يعمل في إطار المافيات الدولية ثم خانها أو تخلى عنها لأي سبب كان!

• وكانت مواقف الولايات المتحدة المعلنة دولياً تؤكد باستمرار على تبنيها قضايا الدفاع عن حقوق الإنسان. وعلينا أن نمتحن هذا الادعاء في الواقع العملي وفي منطقة الشرق الأوسط بالذات. هلو القينا نظرة على واقع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط على امتداد العقود الأربعة المنصرمة على الأقل لوجدنا أن علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية كانت على أحسن ما يرام مع أغلب النظم السياسية التي صادرت حقوق الإنسان ومارست الاستبداد والإرهاب والقمع بمختلف السبل والأساليب ضد الإنسان بشكل عام وضد الإنسان المعارض بشكل خاص. والأمثلة على ذلك كثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر، العلاقة مع تركيا والسعودية وإيران قبل سقوط الشاه والعراق والأردن. ولكن الولايات المتحدة لم تتخذ مواقف مناهضة لنظم استبدادية أخرى في المنطقة إلا بسبب تعارضها مع مصالح الولايات المتحدة بالذات وليس بسبب انتهاكاتها لشعوبها. والأمثلة على ذلك إيران الحالية وليبيا ومن ثم العراق بعد غزوه الكويت وتهديد المصالح النفطية الأمريكية في المنطقة....الخ.

• وعلى الصعيد الدولي يمكن متابعة سياسات ومواقف الولايات المتحدة الأمريكية غير العقلانية والمتعارضة مع سياسات الكثير من الدول في مجال البيئة ورفضها الالتزام بقرارات قمة البيئة التي دعت إلى تقليص كميات إنتاج غاز ثاني أوكسيد الكاربون وغيرها من الغازات الملوثة للجو والبيئة مثلاً، أو في مواقفها في منظمة التجارة الدولية ورغبتها في فرض سياساتها العولمية على العالم كله دون النظر إلى مصالح الشعوب والدول الأخرى والتي أصبحت مشكلة كبيرة في العالم وبشكل خاص في البلدان النامية، أو في ما يخص مكافحة الفقر في العالم، باعتباره أحد الأسباب المهمة والأساسية الكامنة وراء ظاهرة الإرهاب الدولي، أو في وجود أكثر من ١٠ مليون إنسان تقريباً يعيشون تحت خط الفقر في الولايات المتحدة ذاتها، في وقت يبلغ متوسط حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة ٣٧٬٦٠٠ $ أمريكي في عام ٢٠٠٣، وهو أعلى معدل لم يبلغه أي بلد آخر في العالم. أي أن هناك نحو ١٢٫٨٪ من سكان الولايات المتحدة يعيشون تحت خط الفقر المعروف دولياً في أغنى دولة في العالم وأكثرها تقدماً في مقابل وجود أكبر عدد من أصحاب المليارات والملايين فيها، وأغلب هؤلاء الفقراء من السكان الأمريكيين ينحدرون من أصول أفريقية وأمريكية جنوبية وآسيوية.

• لا شك في أن تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن قد ارتكب جريمة بشعة جداً بحق الشعب الأمريكي حين وجه عناصره الراديكالية الإرهابية لضرب الولايات المتحدة بالطائرات الأمريكية المدنية التي أدت إلى موت ما مجموعه ٢٨٢٠ مواطنة ومواطن أمريكي وأجنبي وأثارت الحزن والأسى والرعب في نفوس الأمريكيين والعالم كله. والسؤال الذي يدور في البال يتكون من شقين، الأول: كيف نتعامل مع الإرهاب والمنظمات الإرهابية في العالم كله؟ والثاني كيف نتعامل مع المتطلين من الجماعات الإرهابية على الصعيد الدولي أو المشتبه بأن لهم علاقات بهذه التنظيمات الإرهابية؟ لا شك في أننا نحتاج بالنسبة للسؤال الأول إلى القول بأن واجباً مشتركاً يقع على عاتق جميع شعوب وحكومات دول العالم وعلى جميع القوى الديمقراطية فيه هو التضامن المشترك في النضال ضد التنظيمات والجماعات الإرهابية عبر عزلها وتصفية تنظيماتها السياسية عبر الصراع الفكري والسياسي العقلاني من جهة، وعبر مكافحة الفقر والفساد والظلم الجامح والاستبداد في العالم من جهة أخرى، إذ أن أحدهما يستكمل الثاني ويشترطه في آن. ويفترض أن تلعب الأمم المتحدة في الحالتين دوراً قيادياً فاعلاً ومحركاً لسياسات تحقيق هذا الهدف. أما بصدد المتطلين من تنظيمات الإرهابيين، ومنهم جماعة القاعدة وطالبان، فإن الطريقة السليمة هي المعاملة التي تقرها الدساتير الديمقراطية وشريعة حقوق الإنسان لا غير. إذ إن الطريقة التي تتعامل بها الولايات المتحدة الأمريكية مع هذه الجماعات في جزيرة غوانتنامو مرفوضة دولياً ومتعارضة تماماً مع حقوق الإنسان والقوانين الدولية في هذا الصدد، وهي نموذج صارخ لتجاوز الشرعية الدولية من جانب الولايات المتحدة ولا تساعد على إعادة تأهيل هؤلاء الناس أو عوائلهم وآخرين، بل تزيد الحقد والكراهية في العالم. ينبغي أن يحاكم هؤلاء جميعاً وينبغي أن تصفى تنظيماتهم سياسياً وليس جسدياً وينبغي أن يتلقى هؤلاء عقابهم العادل على ما ارتكبوه بحق الإنسان في الولايات المتحدة أو في أفغانستان أو في أي مكان يرتكبون به جرائمهم البشعة. ولكن يفترض أن يتم ذلك وفق الأصول الإنسانية وليس كما يجري اليوم في غوانتنامو.

• كما يمكن الإشارة هنا إلى موقف الولايات المتحدة في مجلس الأمن الدولي ومحاولاتها فرض إرادتها على العالم كله من خلال تجاوز قرارات مجلس الأمن الدولي، بما في ذلك الحرب ضد النظام العراقي الدموي أو رفض إسرائيل تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي أو المطالبة بنزع أسلحة الدمار الشامل في الدول العربية وغيرها من دول الشرق الأوسط، وهو أمر صحيح طبعاً، ولكنها تسكت كلية عن وجود أسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها في إسرائيل، ورفض الأخيرة التوقيع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية.

• إن سياسات الليبرالية الجديدة التي يمارسها المحافظون الجدد في الوقت الحاضر هي أكثر السياسات الأمريكية تطرفاً في مجالات الاقتصاد والعلاقات الدولية من جهة، وأكثرها ربطاً بين الإيديولوجية الرأسمالية الراديكالية، إيديولوجية الليبرالية الجديدة، والإيديولوجية الدينية المتعصبة، وهي التي تسمح لرئيس الولايات المتحدة الحالي بالحديث بلغة تميزه عن بقية رؤساء الولايات المتحدة السابقين في هذا الصدد، إذ يبدو وكأنه يقوم بأداء رسالة إلهية خاصة في المجتمع البشري.

إن المشكلة الكبيرة، كما أرى، لا تكمن في شعوب العالم، بل في السياسة الأمريكية التي تراهن على التهديد والحصار الاقتصادي والحرب الوقائية والاستباقية لحل المعضلات الدولية والإقليمية، وليس إلى التفاوض والنزوع إلى السلم. وهو الذي خلق لها مشكلات مع الدول الحليفة لها في أوروبا الغربية وفي الحلف الأطلسي. إن إسقاط النظام من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا في حرب ٢٠٠٣/٤/٩ - ٢٠ آذار، أي بمعدل أربع سنوات بين كل محاولة انقلابية وأخرى، بما يقابل الدورات الانتخابية، في نظم الحكم الديمقراطي. أفرزت هذه الانقلابات العسكرية فكرة تجذرت في وجدان الفكر السياسي العراقي، مفادها: أن الجيش هو العامل الحاسم في تحريك الأحداث، ولا يمكن للمجتمع - من دون تدخله - معالجة أزماته. وهذا ما يفصح عنه أيضاً نصب الحرية لجواد سليم الذي يمثل العسكري فيه صالح الحرية. وتشيع المجتمع العراقي وقواه السياسية بهذه الرؤية. فراح أغلبها يسعى للتقرب إلى المؤسسة العسكرية، ضماناً للقفز إلى السلطة وتحقيق برنامجه السياسي، وعلى هذا النحو ران المزاج الانقلابي على المجتمع العراقي حتى تأسيس حكمه الوطني سنة ١٩٢١. ومن خلال احصاء لهم الكوارث الطبيعية والسياسية التي عصفت ببغداد للسنوات ١٢٥٨-١٩٢١ يتبين لنا حجم العنف الذي تعرض له المجتمع العراقي: ٨٦ فيضانا لنهر دجلة، تفشي وباءي الطاعون والكوليرا ٤٠ مرة، موجات جراد تأتي على الحبوب والمحاصيل ٤٧ مرة، حالات الاقتتال (من حروب غزو، وحروب أهلية وفتن ومؤامرات، وحصار) ١١٠ حالات وكثيراً ما يتزامن حدوث معظم هذه الكوارث في آن واحد (راجع، حوادث بغداد في ١٢ قرن ، باقر أمين الورد).

مؤسسة العنف السياسي

تفصل المجتمع العراقي عن آخر صفحات تأريخه الحضاري نحو ستة قرون تمثل وفق منطق التأريخ شللاً في حركته، استنفد خلالها رصيده من ارثه الحاضري. باستثناء العنف، الذي فقد مسوغاته الحضارية على مستوى الحاكمين، وتلفع بالبداوة التي استشرت كمصدر في وجه عنف الدولة واستبدادها على مستوى المحكومين وانعكست تداعيات هذا الارث في المشروع السياسي الوطني المعاصر، وكالآتي:

اولاً: فشل الاتجاه الليبرالي الذي اسس له القانون الاساسي العراقي (الدستور لسنة ١٩٢٥). ويستغرب المرء عندما يقرأ مواد الباب الاول من الدستور المتعلقة بحقوق الشعب، كيف انحدرت في حين التطبيق. بما يعني ان مضمونها الليبرالي جاء متقدماً بالقياس الى الواقع الاجتماعي والسياسي للمجتمع العراقي الذي ورث مظاهر الاستبداد والقهر وتشبع بها وعيه. ويتساوى في ذلك الحاكمون والمحكومون. ولهذا اخفقت الليبرالية الهشة التي حاول مؤسسو الدولة العراقية الفتية ان يؤطروا بها مشروعهم السياسي. ولم تجد بعض رموزه حين انتقلت الى صف المعارضة مفراً من التحالف مع قطاعات غير سياسية مثل العشائر والجيش.

ثانياً: اذا تابعنا مسارات المشروع السياسي العراقي عبر ثمانية عقود، نتبين طغيان جدلية العنف، وفي خط بياني متصاعد. واستهل بكر صدقي مسار العنف بانقلابه العسكري في ١٩٣٦/١٠/٢٩ لتعقبه سلسلة من الانقلابات (الناجحة والفاشلة) يربو عددها على العشرين محاولة للسنوات١٩٣٦- ٢٠٠٢، اي بمعدل اربع سنوات بين كل محاولة انقلابية واخرى، بما يقابل الدورات الانتخابية، في نظم الحكم الديمقراطي. افرزت هذه الانقلابات العسكرية فكرة تجذرت في وجدان الفكر السياسي العراقي، مفادها: ان الجيش هو العامل الحاسم في تحريك الاحداث، ولا يمكن للمجتمع - من دون تدخله - معالجة ازماته. وهذا ما يفصح عنه ايضاً نصب الحرية لجواد سليم الذي يمثل العسكري فيه صالح الحرية. وتشيع المجتمع العراقي وقواه السياسية بهذه الرؤية. فراح اغلبها يسعى للتقرب الى المؤسسة العسكرية، ضماناً للقفز الى السلطة وتحقيق برنامجه السياسي، وعلى هذا النحو ران المزاج الانقلابي على المجتمع السياسي في العراق بالتضاؤل. ووصف الناشطون السياسيون بالمناضلين. ورسمت للمناضل في خيال الناس صور اسطورية مستوحاة من الاجواء الصدامية للنشاط السياسي، ولا يجدر بمن لا يمتلك حدوداً معينة من مستلزمات النضال ان يزج نفسه بالعمل السياسي واولدت اجواء من الرومانسية الثورية تلك رموزاً تتداول الجماهير اخبار بطولاتها وصلابتها.

وحدث العكس حين انهارت بعض تلك الرموز تحت وطأة التعذيب الذي لا يطاق وسبب انهيارها خيبات امل قاتلة لدى القواعد التي رسمت لها صورة البطولة الاسطورية، وتساقطت جراء ذلك هياكل تنظيمية كما تتساقط قطع الدومينو. وسرعان ما تحول البطل الاسطوري الى جبان متخاذل. وراح اولئك الذين رفعوه الى مصاف الابطال ينبشون في سيرته الشخصية، علهم يعثرون على مواطن ضعف فيها تفسر اسباب انهياره.

رابعاً: تجذر العنف في المجتمع العراقي، بحاكميه ومحكوميه، ضمن جدلية مخيفة، يغذي فيها قهر الحاكم عنف المحكومين ضمن دائرة الثأر البدوي. فالإعدامات السياسية التي اقدم عليها العهد الملكي تحولت، بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الى مطلب جماهيري للاقتصاص منه. وخرجت الآلاف المؤلفة من جماهير الشعب تطالب عبد الكريم قاسم.. اعدم.. اعدم. اما قصيدة الشاعر الجواهري، فضيق الحبل واشدد من خناقهم فربما كان في ارخائه ضرر فقد ارتقت الى مصاف الدستور تطالب الجماهير عبد الكريم قاسم باعتماده. ولاحقاً يلوم الكثيرون عبد الكريم قاسم على ضعف اناته في استخدام العنف، ويقول البعض ان حكمه كان سيستمر طويلاً لولا "ارخائه الحبل". مثالين على فرضيتهم هذه، ان حكم حزب البعث استمر ٣٥ سنة لكفاءة اناته في استخدام العنف، بينما لم يدم حكم قاسم إلا ٥٦ شهراً، بسبب "ارخائه الحبل".

خامساً: لدى دراسة المشروع السياسي العراقي، نستخلص ان الاحزاب والتيارات السياسية الراديكالية كانت الأوفر حظاً في تعبئة الجماهير وتحريك الشارع السياسي، اما التيارات ذات الطابع الليبرالي فكان اثرها اضعف، ويتسم بالموسمية، اذ لم يكن بمستطاعها مواجهة عنف السلطة. واليوم على الرغم من تغير مكونات وسياقات المشهد السياسي، نجد ان الاحزاب والتيارات التي تبنت النهج الليبرالي في سلوكها السياسي ما زالت ضعيفة التأثير في تعبئة الشارع مقارنة بالتيارات ذات السلوك الراديكالي، مما يؤكد ثقل الارث الإرادوي، بسبب تجذر منهج العنف في الوعي السياسي للمجتمع العراقي.

واخيراً: وبعد كل هذا هل من المقبول ان نفسر احداث العنف العراقي حتى الآن في موقع التصدي، ولكنها اليوم تتحول الى موقع الدفاع عن النفس.

اذ بالت محاصرة بالمتغيرات العالمية والمحلية التي تهدد بانتزاع ميزات وجودها. ولهذا نجدها اكثر شراسة ويشمل عدداً كبيراً من الأبرياء من الأطفال والنساء والرجال. وعلينا العمل من أجل إيقاف نزف الدم وتعبئة الشعب لمعالجة هذه المشكلة. ويفترض أن نبدأ بعملية مصالحة وطنية حقيقية واسعة لا يعني بأي حال الكف عن مكافحة التهمين بإبادة الجنس البشر والعنصرية وبناة القابر الجماعية من مسؤولي النظام المخلوع. ولكن الجمهرة الواسعة من الناس ممن فرضت عليهم العضوية في حزب البعث أو الذين استنكروا منذ زمان طويل جرائم قيادتهم ينبغي أن تجد مواقفها المناسبة في المجتمع.

إن التغيير الذي يفترض أن يحصل من أجل تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة وشعوب العالم ودولها المختلفة يفترض أن ينطلق من الولايات المتحدة ذاتها، من الإدارة الأمريكية مباشرة. إذ في مقدورها أن تلعب دوراً طليعياً في إطار الأمم المتحدة وفي إطار ما يطلق عليه بالشرعية الدولية، أن تعمل من أجل مكافحة تفاقم عملية إفقار شعوب البلدان النامية والفئات الكادحة في البلدان الصناعية المتقدمة، ووقف عمليات التسلح وإنتاج المزيد من الأجيال الجديدة لأسلحة الدمار الشامل ومختلف الأسلحة التقاعية وكأن العالم مقبلاً على حرب عالمية جديدة. إنها يمكن أن تتعامل مع جميع البلدان وفق أسس جديدة ولكن ليس من منطلق الهيمنة على البلدان الأخرى، فالعولمة، كعملية موضوعية لا مناص منها، لا تعني الهيمنة، بل السياسة العولمية التي تمارسها الولايات المتحدة وبعض الدول الرأسمالية المتقدمة هي التي تعني الهيمنة على العالم والتحكم بسياساته واقتصادياته ومصائره.

ان الشرق الأوسط بحاجة إلى تغيير جذري كامل، ويمكن أن يتحقق ذلك، ويمكن للولايات المتحدة أن تلعب هذا الدور تماماً شريطة أن تتخذ سياسات تؤدي إلى هذه النتيجة وليس العكس من ذلك. فالموقف السليم من الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني والصراع السوري اللبناني - الإسرائيلي، والموقف الصارم في إطار الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي من جميع التجاوزات على حقوق الإنسان في كل الدول العربية دون استثناء ومن أسلحة الدمار الشامل في المنطقة بأسرها، وشجب النظم الاستبدادية وعدم تقديم الدعم لها واحتضانها، كما جرى ويجري حتى الآن غير مساومات في غير مصلحة الشعوب، هي التي تساعد على إعادة الثقة بالولايات المتحدة الأمريكية. ولا يبدو لي بأن هذه الوجهة، كما تشير إلى ذلك الكثير من الدلائل، ممكنة في ظل الإدارة الحالية. فآخر إجراء قررته هو إرسال ٢٠٠٠ موظف أمريكي إلى العراق ليعملوا في السفارة الأمريكية في بغداد، في وقت تمتلك الآن أكثر من ١٥٠ ألف جندي وضابط وموظف ومستخدم في العراق، فهل تحول العراق إلى ولاية أمريكية، أم أنه ما يزال يسعى إلى استعادة سيادته الوطنية واستقلاله؟ إن تقديم الدعم للعراق يمكن أن يتم بطرق كثيرة وليس عبر عدد الموظفين أو عبر اتفاقيات تفرض على الحكومة العراقية، بما في ذلك إقامة القواعد العسكرية الأمريكية في العراق، إذ أن هذا غير مطلوب وغير مرغوب فيه وغير مقبول أصلاً. ولك يمكن ضما التطور الديمقراطي وبعيدا عن الراديكالية والإرهاب عندما يمكن عقد اتفاقية أمن مشتركة لكل بلدان منطقة الشرق الأوسط وعندما يكون للعراق نظام جمهوري ديمقراطي فيدرالي ومدني حديث وعندما يتمتع أفراد المجتمع بالحرية الفردية وبالحياة الديمقراطية. عن ذلك سوف لن يصدر عن العراق أي خطر يهدد الجوار ودول المنطقة بأي حال، وهو ما نتطلع إليه.

يبس هناك من يكره الولايات المتحدة ومن يحبها، بل الكل يشعرون باحترام للشعب الأمريكي وللدولة الأمريكية، ولكن هناك رفض لسياسات معينة تمارسها الإدارة الأمريكية في العراق وفي منطقة الشرق الأوسط هي التي تثير الناس في هذه المنطقة من العالم، وهي حصيلة تراكمات أيضاً لا يمكن إزالتها بسرعة، كما لا يمكن إزالتها دون تغييرات حقيقية في تلك السياسة.

لماذا العراق حاضنة مثالية للعنف

د. سليم الوردي

مصادر الاستفزاز في حياتنا لا تعد ولا تحصى. نتفادى بعضها، ونصبر على البعض الآخر منها. مكتفين "بالحوقلة" والاستعاذة بالله. ولكن يصطف ضمنها استفزاز لا يقوى المرء امامه على ان يلوذ بالصمت. ويتمثل ذلك في تسطيح الخطاب السياسي والاعلامي للظواهر الخطرة، واختزالها الى مجرد وقائع عرضية وطارئة، لا تمت الى مجتمعنا العراقي بصلة.

منذ ما يربو على الثمانية عقود وطرفا العملية السياسية (السلطة ومعارضوها) ينحسبان مشاكل المجتمع ومآسيه الى الاجنبي، ويبتعدان عن ملامسة مواطن خلله البنيوية، التي تمثل في حقيقة الامر الحضانة الواقية لمخططات الاجنبي، وفي اطار هذه الرؤية التجزيئية واحادية الجانب يتوجه الخطاب السياسي في طرح الاشكاليات المأساوية التي يعانيها البلد في المرحلة الحالية. فقوى المعارضة التي تنتكب السلاح تتهم مجلس الحكم انه صنيعة الاجنبي، ويتهمها هو، انها صنيعة الارهاب المستورد. بينما يكاد الشعب العراقي يضيع بين "حانة ومانة".

من ركام هذا الخطاب الذي لا يريد مغادرة خندقه التسطيحي والتجزيئي، بات من الضروري ان ينتصب خطاب جديد، ورؤية عقلانية لا تقيدها اسفاد البرغماتية السياسية، وهو ما اطلقنا عليه في مقالة سابقة لنا اسم "مرجعية بلا فتاوى" (جريدة النهضة، العدد ٨٨ في ٢٠٠٤/٢/٩)، مرجعية تبحث في اصول الاشياء والظواهر، تطرحها وتعالجها ضمن علاقاتها الجدلية. على امل ان تساعد المرجعيات السياسية على تطوير رؤاها وتصحح خطابها.

يوصف العنف الذي تشهده هذه الايام انه ارهاب مستورد، لا تربة له في العراق، لان المجتمع العراقي وديع بطبيعته! وبهذا الحكم المبتسر يصار الى الغاء تأريخ العراق عبر آلاف السنين بما في ذلك تأريخه المعاصر. تأريخ مثل العنف لحمته وسداه. قد تتفوق مدارس العنف المعاصر بتقنياتها، ولكنها لا تتوفر على الرصيد التاريخي "الثر" لمدرسة العنف العراقية.

الجذور التاريخية لمدرسة العنف العراقية

خير من عبر عن جموح العنف العراقي الفنان الراحل جواد سليم في نصب الحرية. وتجتاح المرء عندما يتأمل هذا النصب بإمعان رعشة خوف وقلق. ويبدو الفرق واضحاً لدى مقارنته بوداعة تمثال الحرية في ميناء نيويورك. كما اننا لا نجد في النصب الملحمية لدى الشعوب الاخرى تجليات العنف الجامح في تأريخ العراق التي اختزلها نصب الحرية في ساحة التحرير.

العنف قرين الاستبداد ودالته. واذ ان العنف يستمد وظيفته من طبيعة تنظيم الدولة، فقد تحقق العنف في وادي الرافدين عبر مسعى الدولة لقهر الطبيعة القاسية. ومواجهة طغيان نهري دجلة والفرات.

ويرد استاذ الآثار القديمة الدكتور تقي الدباغ ضراوة العنف السياسي للدولة في وادي الرافدين الى ظاهرة العنف الذي تميزت به البيئة الطبيعية والتي تمثلت في عنف فيضانات نهري دجلة والفرات وعدم انتظامهما وملاءمتها اوقات المواسم الزراعية، بالمقارنة مع نهر النيل الذي يتصف بانتظام فيضانه، الذي لا يصاحبه في الغالب العنف والتدمير كما هو الحال مع دجلة والفرات، وخاصة دجلة، ويستطرد الدكتور الدباغ فيسقط العنف المدمر للطبيعة على العنف الذي تميزت به حضارة وادي الرافدين، عبر المقارنة بين اسطورة الخلق المصرية والبابلية.

تتسم اسطورة الخليقة المصرية بالهدوء، حيث قضت ارادة الآلهة ان يكون اول إله خالق ملكاً، متمثلاً في الفرعون الإله. اما في اسطورة الخلق البابلية فلم تنشأ الملكية إلا بعد تنازع الآلهة بينها من اجل السيادة على الكون. ولهذا نجد ان الصفة الغالبة لآلهة حضارة وادي الرافدين هي البطش والقوة والتقلب.. وبينما نلاحظ حضارة وادي النيل تميزت بالاستقرار والشعور بالاطمئنان، نجد حضارة وادي الرافدين متحركة ومتقبلة يسودها العنف والتوتر والتشاؤم والمفاجآت.

(راجع: حضارة العراق/ الجزء الاول ص ٥٤-٥